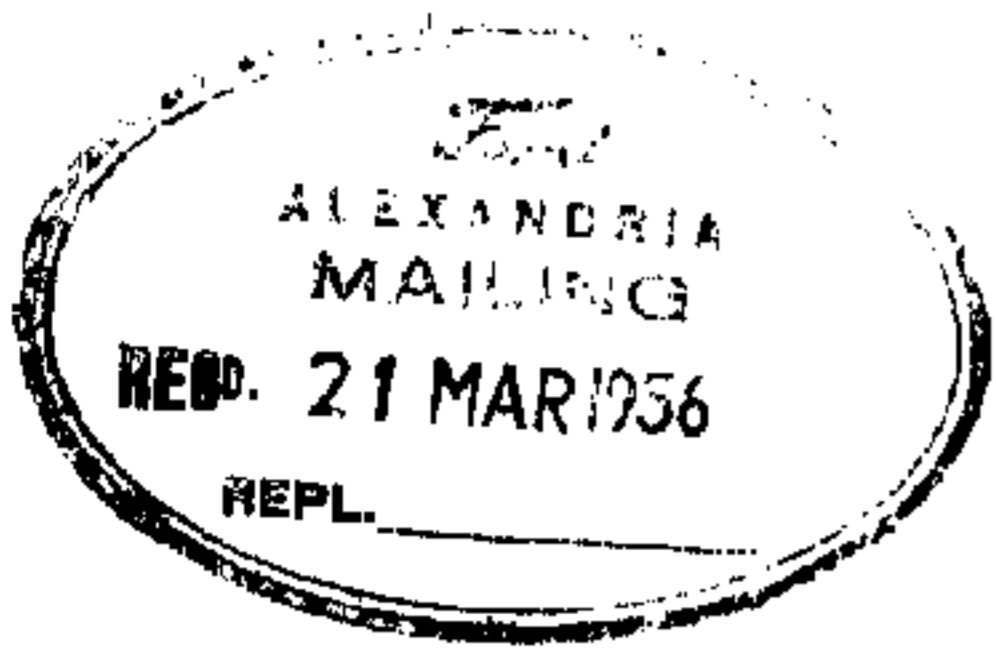


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٢٢ مكرر) الصادر في يوم الخميس ٢ شعبان سنة ١٣٧٥ - ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٧ هـ)

(ب) قرضا قيمته عشرون مليون جنيه لمدة سبع عشرة سنة يطرح للإكتتاب جملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سنوية سعرها ٣,٥٪ تدفع كل ستة أشهر بواقع نصف الفائدة السنوية . وذلك لتمويل مشروعات الإنتاج .

مادة ٢ - يجوز للحكومة في أى وقت قبل التاريخ المحدد لاستهلاك القرض الثانى (طويل الأجل) بعد خمس عشرة سنة وفاء هذا القرض أو استهلاكه استهلاكاً جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية . وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعان عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المعين له بشهرين على الأقل .

مادة ٣ - تعفى السندات الصادرة طبقاً لهذا القانون وكذلك فوائدھا من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ، حالية أو مستقبلية ، فيما عدا الضرائب على التركات بجميع أنواعها .

مادة ٤ - لوزير المالية والاقتصاد بموافقة مجلس الوزراء أن يحدد القسط السنوى اللازم إدراجه فى الميزانية العامة لتمويل مال استهلاك القرضين سالفى الذكر .

مادة ٥ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما .

صدر بديوان الرئاسة فى أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسونى
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦

بالإذن لوزير المالية والاقتصاد فى إصدار قرضين لمشروعات الإنتاج

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان القسوى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فى أن يصدر فى مصر :

(١) قرضا قيمته خمسة ملايين جنيه لمدة خمس سنوات يطرح للإكتتاب جملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سنوية سعرها ٣,٥٪ تدفع كل ستة أشهر بواقع نصف الفائدة السنوية .